

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

والولاة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات

والمنشآت العمومية

الموضوع : إجراءات الإحالة على التقاعد.

المرجع : القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي.

وبعد، فقد نص القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 في فصله السادس على أنه يتعين على الإدارات العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية تكوين ملفات الأعوان المقترحين للإحالة على التقاعد وإرسالها في أجل لا يقل عن ستة أشهر قبل تاريخ بلوغهم السن القانونية للتقاعد.

إلا أنه في مستوى التطبيق لوحظ أن عددا من الإدارات والمؤسسات والمنشآت العمومية لا تتقيد بهذه المقتضيات مما يتسبب في تأخر صرف جرايات الأعوان المحالين على التقاعد.

ولضمان حسن التصرف في ملفات إحالة الأعوان العموميين على التقاعد بما يكفل صرف الجرايات لمستحقيها في آجالها حسب ما ينص عليه القانون عدد 12 لسنة 1985 المشار إليه أعلاه فإنه يتعين التقيد بالإجراءات التالية :

- يتولى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية كل ستة إعداد قوائم في الأعوان المقترحين للإحالة على التقاعد ويرسلها خلال الأسبوع الأول من شهر جاتفي من كل سنة إلى المصالح الإدارية بالإدارات والمؤسسات والمنشآت العمومية المشغلة المعنية التي يتعين عليها :

- التأكد من صحة البيانات الواردة بهذه القوائم وعند الاقتضاء إصلاح الأخطاء وموافاة الصندوق بالوثائق المؤيدة لذلك.
- التشطيب على أسماء الأعوان الذين لا يرجعون بالنظر إلى هذه الإدارات والمؤسسات ونكر كل الإرشادات المتعلقة بهؤلاء الأعوان
- إضاقه أسماء الأعوان الذين كان من المفروض أن تدرج أسماءهم ضمن تلك القوائم
- التنصيص على أي بيانات أخرى ترى الإدارة أو المؤسسة المشغلة أنها ذات أهمية في تصفية الجارية.

- بعد إتمام هذه الإجراءات يتعين إرجاع القوائم إلى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية قبل موفى شهر فيفري من كل سنة.

واعتبارا لأهمية الموضوع فإن السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية مدعوون لإعطاء التعليمات اللازمة للمصالح الراجعة إليهم بالنظر للسهر على تنفيذ مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة والعناية واحترام الأجال الواردة به.

والسلام
عن الوزير الأول
الكتاب العام للحكومة
بالمينistry of the Interior
مع مبرور النور
مستشارين

الإمضاء: مصطفى محمد